الفصل الرابع

- علاقة بريطانيا بفلسطين ومعاهدة سايكس بيكو
- وعد بلفور والمؤامرات البريطانية الصهيونية
- اللجنة الملكية ومشروع التقسيم الأول ١٩٣٧
- المؤتمر العربى فى بلودان
- تدفق الهجرة اليهودية واستئناف الثورة ١٩٣٦
- مؤتمر لندن والكتاب الأبيض ١٩٣٩

تدفق الهجرة والثورة العربية عام ١٩٣٦

كانت سنة ١٩٣٣ هى بدء قيام الثورات الكبرى فى فلسطين، ففى هذا العام تولى هتلر الحكم فى المانيا وابتدأ فى ابتكار الأساليب لتعذيب اليهود. فكان لا بد لهم من الهجرة من ألمانيا والبلاد الموالية لها، والى أين يتجهون؟ طبعًا الى فلسطين أرض الميعاد ودولتهم المستقبلة. ففى أعوام ١٩٣٣، ٣٤، ٣٥ هاجر إلى فلسطين ما يقرب من مائة وخمسين ألفا من اليهود وكان ذلك مدعاة لنفاد صبر العرب، وقد ابتدأت حالة الغليان منذ عام ١٩٣٣ حينما انعقد المؤتمر العربى بيافا فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٣، وفيه أعلن جميع الزعماء عدم التعاون مع الحكومة البريطانية ومقاطعة البضائع الإنجليزية واليهودية، وقرروا تأليف لجنة لهذا الغرض كما قرر المؤتمر الدعوة إلى اضطرابات دورية فى جميع مدن فلسطين، ورغم ما كان يتعرض له الشباب العربى من القتل بالمئات، فقد نظموا الإضرابات فى جميع البلاد وكونوا من أنفسهم حرسا على شواطىء فلسطين، كما ألفوا جمعيات إرهابية سرية، ولكن البوليس البريطانى كان يداهمهم فى أكثر الأحيان فيقتل منهم بالعشرات. ولم يأت عام ١٩٣٦ حتى جاءت الثورة العربية الكبرى فى فلسطين.

ابتدأت ثورة سنة ١٩٣٦ فى منتصف أبريل ببعض الحوادث الفردية، وما لبثت نارها أن اندلعت فى جميع أنحاء البلاد فوقعت حوادث كثيرة واعتداءات بين العرب واليهود. ولما كان العرب فى مدة تسعة عشر سنة قد يئسوا من جميع المحاولات والمحادثات فقد اجتمع زعماؤهم وقرروا الإضراب العام. وقد وجهوا نداءً إلى الأمة العربية، جاء فيه: «لقد رأينا أن نغير أساليب كفاحنا قبل أن نطلب إلى الانجليز تغيير سياستهم ووسائلنا معهم كانت بيانات واحتجاجات. ووسيلتنا الآن كفاح عملى شريف، هم الأصل فى قضيتنا واليهود الفرع.. إننا لا نهدد قوات الإنجليز الهائلة، لكننا مع ذلك أقسمنا أن تظل فلسطين لنا أو نطوى شهداء..».

وقد ظهرت فى ذلك الوقت شدة الحاجة للتضامن بين الأحزاب فاجتمع الزعماء الفلسطينيون وقرروا تأليف (اللجنة العربية العليا) برئاسة أمين الحسينى، وعقب تأليف اللجنة أصدرت قرارا بالاستمرار فى الإضراب إلى أن تبدل الحكومة سياستها المتبعة فى فلسطين.

وفى مايو سنة ١٩٣٦ عقد مؤتمر عربى عام برئاسة أمين الحسينى، وقرر الاتصال بالعالم العربى والإسلامى واستنجاده لنصرة فلسطين، كما قرر المؤتمر الامتناع عن دفع الضرائب إذا لم تغير الحكومة سياستها تغيرا أساسيا.

وقررت الحكومة البريطانية كعادتها إرسال لجنة لتحقيق أسباب القلق وشكاوى العرب واليهود ـ كما يقولون ـ وكانت الثورة قد انتشرت على نطاق واسع، واتخذت أشكالا كثيرة كانت فى مجموعها عنيفة شديدة، وقد تعرض العرب للإنجليز واليهود على السواء، وحارب الانجليز واليهود كصديقين متحالفين أعداءهم العرب، واعتدوا على نسائهم وأطفالهم، وكان الجيش ينسف البيوت العربية بالديناميت فنسف الإنجليز مدينة يافا وهدموا حوالى مائتين وخمسين بيتا من بيوت العرب. واستمر العرب فى ثورتهم المتأججة النيران، ولم يفلح الجيش فى إخمادها، وفى شهر أغسطس وصل البطل العربى فوزى القاوقجى على رأس قوة كبيرة من المتطوعين (عراقيين وسوريين)، وتسلم زمام الثورة ونظمها تنظيما حربيا دقيقا أقلقت الانجليز واليهود على السواء، وطاف القاوقجى ببلدان فلسطين وألهب الشعور العربى بخطبه الحماسية حتى اضطرت بريطانيا ـ إزاء ذلك ـ إلى مضاعفة قواتها فى فلسطين.

وجاءت لجنة التحقيق ووضعت تقريرها، وقد جاء فيه:

(... إن السبب الحقيقى للتذمر الحاضر هو أن الشعب العربى بكامل طبقاته وطوائفه يشعر شعورا عميقا بأنه مظلوم، وبأنه لم يلتفت فى الماضى الالتفات الكافى إلى شكاويه المشروعة رغم ما أجراه فيها من تحقيقات محققون رسميون نزيهون من أصحاب الخبرة فـ « أقروا بصحتها إلى حد كبير .. ونتج عن ذلك أن تولدت فى العرب حالة أشبه باليأس وليست حالة قلق الحاضر فى الواقع سوى تعبير عن ذلك اليأس).

(... ولسنا نتردد فى القول بأن إيقاف الهجرة هو الحل الوحيد العادل الشريف للخروج من هذا المأزق...).

وقد استمرت حالة الإضراب ستة أشهر كاملة، ووعدت بريطانيا بأن ترسل لجنة تحقيق أخرى، وقالت إنها لا تستطيع أن تؤدى عملها وسط الاضطرابات فتوسط ملوك ورؤساء الدول العربية إلى اللجنة العربية العليا لإنهاء الاضراب ووقف أعمال الثورة، أملا فى أن تنال البلاد حقوقها على يد اللجنة الملكية التى وصلت فلسطين فى أوائل نوفمبر سنة ١٩٣٦.

وكانت الدول العربية جميعها قد تدخلت فى المشكلة الفلسطينية بصورة جدية، فقد تطوع كثير من شبابها للقتال، وقام رجال السياسة فيها بمساع كثيرة لدى الحكومة البريطانية.

وقد رأوا أن ينتظروا بفضل اللجنة التى أرسلتها بريطانيا حلا كبيرا للمشكلة، فأرسل الملك عبد العزيز بن سعود والملك غازى والامير عبد الله نداءً إلى اللجنة العربية العليا جاء فيه:

(لقد تألمنا كثيرا للحالة السائدة فى فلسطين فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير عبد الله ندعوكم للإخلاد إلى السكينة حقنا للدماء معتمدين على حسن نوايا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا أننا سنواصل السعى فى سبيل مساعدتكم).

وعلى أثر وصول هذا النداء، أذاعت اللجنة العربية العليا على الأمة البلاغ الآتى:

قررت اللجنة العربية العليا بالإجماع وبعد استشارة مندوبى اللجان القومية والحصول على موافقتهم باتفاق الآراء، أن تلبى نداء أصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الأمير بالبيان المنشور أعلاه، وأن تدعو الأمة العربية الكريمة فى فلسطين للإخلاد إلى السكينة وإنهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء من صباح الاثنين ٢٦ رجب ١٣٥٥ الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٦، وأن يبكر افراد الأمة الكريمة فى صباح ذلك اليوم إلى معابدهم لإقامة الصلاة على أرواح الشهداء، ورفع الشكر لله تعالى على ما ألهمهم من صبر وجلد. ثم يخرجون من المعابد لفتح مخازنهم وحوانيتهم ومزوالة أعمالهم المعتادة والله ولى التوفيق».

وقد أذعنت الأمة لإرادة اللجنة العربية، وأوقفت أعمال الثورة بعد أن استشهد فيها ما يقرب من ألف عربى. وسافر القاوقجى إلى العراق بعد فقد الكثيرين من محاربيه.

علاقة بريطانيا بفلسطين ومعاهدة سايكس ـ بيكو

قبيل الحرب العالمية الأولى فكر بعض ساسة الانجليز فى الاستفادة من نفوذ البلاد العربية التى كانت فى ذلك الوقت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. وخافت بريطانيا على مركزها فى مصر وشمال افريقيا والهند إذا ما دخلت تركيا الحرب ضد الحلفاء. فقامت حركة إنجليزية بزعامة اللورد كتشنر أدت إلى قيام محادثات بين شريف مكة (الملك حسين على) والسير هنرى ماكماهون المعتمد البريطانى فى مصر، وكان غرض هذه المحادثات أن تقوم بريطانيا بمساعدة العرب إذا قاموا بثورة على الأتراك، وقد تبادل الفريقان مكاتبات ورسائل عديدة، منها تعهد بريطانيا باستقلال البلاد العربية إذا ما قاموا بمساعدة الحلفاء ضد تركيا، وقد اختلف الفريقان على تفسير بعض نصوص هذه الرسائل، منها أن بريطانيا كانت تستثنى (الأقسام الشرقية وسواحلها) باعتبارها كما تقول (بلاد غير عربية صرفة) ومن هنا برزت بريطانيا حقها فى إصدار وعد بلفور.

وفى الوقت نفسه كانت الاتصالات قد بدأت بين الصهيونيين والإنجليز. وكان أشهرها مقابلة وايزمان الزعيم الصهيونى للورد بلفور وزير الخارجية البريطانية فى ديسمبر ١٩١٤. وكان قد سبقها محادثات بين السير هربرت صمويل الصهيونى فى الوزارة البريطانية بلورد جراى وزير الخارجية السابق، وكان ما وجهه إليه (قد تخلق الحرب قريباً مناسبات عديدة لتحقيق مطالب اليهود فى إقامة دولة يهودية فى فلسطين، فإن حققت هذه المطالب على يد بريطانيا كسبنا عطف الملايين من اليهود المنتشرين فى جميع أقطار العالم، وأوجدنا على مقربة من مصر وقناة السويس دولة جديدة موالية لنا) وقد تعددت الاتصالات بين الزعماء الصهاينة والإنجليز حتى نهاية عام ١٩١٦.

وبينما كان العرب فى تلك الفترة يحاربون الأتراك فى صفوف الحلفاء، كانت المفاوضات تدور سرا بين إنجلترا وفرنسا لتقسيم الدول العربية إلى منطقتى نفوذ بريطانية وفرنسية.

وقد بدأت هذه المفاوضات بين مارك سايكس ممثل الحكومة البريطانية وجورج بيكو ممثل الحكومة الفرنسية، وتم التوقيع على هذه المعاهدة (السرية) والتى عرفت بمعاهدة (سايكس ـ بيكو) فى ١٦ مايو ١٩١٦. وفيها تم الاتفاق على إعطاء سواحل سوريا ولبنان إلى فرنسا، والقسم الأكبر من العراق إلى بريطانيا، وتخضع فلسطين لحكم دولى بعد

استشارة الحلفاء. أما شرق الأردن والمناطق الداخلية والجزيزة وغربى العراق فتؤلف دولة عربية تحميها فرنسا وإنجلترا ـ وتنقسم أيضاً الى منطقتين: المنطقة الشرقية أى العراق تكون للنفوذ البريطانى، والمنطقة الغربية السورية وتكون للنفوذ الفرنسى.

وبموجب هذه المعاهدة سقط العراق تحت السيطرة البريطانية، وسقطت فلسطين تحت الانتداب البريطانى توطئة لتسليمها الى الصهاينة فى الوقت المناسب، وسقطت سوريا ولبنان تحت السيطرة الفرنسية، ولقد دامت هذه السيطرة المزدوجة إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، أما فلسطين فانها مصيبتنا فيها حتى اليوم... وفى هذا الصدد يدون وايزمان فى مذكراته قائلاً:

« وأخيراً وفى ١٧ فبراير ١٩١٧ عقدنا أول مؤتمر رسمى لبحث مسألة فلسطين مع مندوب الحكومة البريطانية، وكان فى ذلك الوقت السير مارك سايكس، أما نحن ممثلو اليهود فقد كنا الدكتور جالفتر، اللورد روتشيلد، هربرت صمويل، جيمس روتشيد، سوكولوف، جوزيف كوهين، هربر نينويتش، هرس، ساكر وأنا..

(والغريب أننا حين اجتمعنا مع السير مارك سايكس قال لنا إنه يجتمع بنا بصفته الشخصية، لا الرسمية، وأغرب من هذا أنه ذكر لنا هذا ولم يذكر لنا إنه قبل أن يجتمع بنا كان قد اتفق مع فرنسا على شئون سوريا وفلسطين، ذلك الاتفاق الذى عرف فيما بعد باسم معاهدة (سايكس بيكو) وأنا حين أسجل هذا لست أتهم بذلك مارك سايكس، فلقد كان الرجل مخلصاً للصهيونية، وأدى لها أكبر الخدمات، وكان اتفاقه السرى مع فرنسا مفيداً لنا ،لان سايكس كانت له براعة سياسية يتغلب بها على مصاعب كنا نعجز عن تخطيطها..).

وهكذا قسمت بريطانيا وفرنسا بلاد المشرق العربى بينهما بعد تعهد البريطانيين باستقلال البلاد العربية كما سبق القول!!؟.

أما جعل فلسطين فى هذا الوضع فلا شك أنه تنفيذ لرغائب الصهيونيين تماما!!.

ففى ابريل ١٩١٧ ارسلت الحكومة البريطانية مذكرة سرية الى يهود أمريكا، جاء فيها:

(إن الحكومة البريطانية تعترف بجعل فلسطين موطنا قوميا لليهود، وعلى منح يهود فلسطين جميع الحقوق القومية والسياسية والمدنية، وعلى إطلاق الهجرة اليهودية الى فلسطين من كل قيد، وعلى تكوين شركة يهودية يكون لها حق امتلاك الأراضي.. إلخ) وفي التاريخ نفسه، القى الزعيم الصهيوني وايزمان محاضرة جاء فيها (إن الكثيرين يتطلعون أن تشاد الدولة اليهودية في الحال ولكن تنفيذ هذا المشروع متعسر في الوقت الحاضر، وإن كان هدفنا هو الدولة اليهودية، إلا أنها لا تأتي دفعة واحدة بل تأت على مراحل متعددة، وأولى هذه المراحل أن توضع فلسطين تحت حماية دولة صديقة كبريطانيا مثلا، تسهل لنا الهجرة والسكنى وتمكننا من تحضير الجهاز الإدارى اللازم لبلوغ هدفنا، وأستطيع أن أصرح بأن الحكومة البريطانية موافقة على هذه الخطة ومستعدة لتسهيل تنفيذها).

ولعل هذا دليل قاطع على ما كان بين الإنجليز والصهاينة من اتفاق تام على مستقبل الحركة الصهيونية على أرض فلسطين..!!

وعد بلفور والمؤامرات البريطانية الصهيونية

وهنا كان مسعى الصهاينة:

١ ـ أخذ تعهد رسمي من الحكومة البريطانية بتسهيل إنشاء وطن قومي لها في فلسطين.

٢ ـ السعي لدى زعماء الحلفاء في عصبة الأمم، والتي تكونت فيما بعد لوضع فلسطين تحت انتداب بريطانيا.

أما المطلب الأول فكان حصولهم على ذلك التصريح، وقد سبق إصداره اتصالات بين الحركة الصهيونية والحكومة البريطانية حتى نهاية عام ١٩١٦.. ثم تطورت هذه الاتصالات وأخذت الصفة السياسية العلنية وشبه الرسمية، تمخضت جميعها عن هذا المولود غير الشرعي.

المؤامرات الصهيونية ووعد بلفور

ففي ٢ نوفمبر ١٩١٧ صدر هذا التصريح، وهو خطاب موجه من اللورد روتشيلد الزعيم الصهيوني ونصه الرسمي، كما أذاعته وزارة الخارجية البريطانية كما يلي: «الثاني من نوفمبر ١٩١٧».

عزيزى اللورد روتشيلد

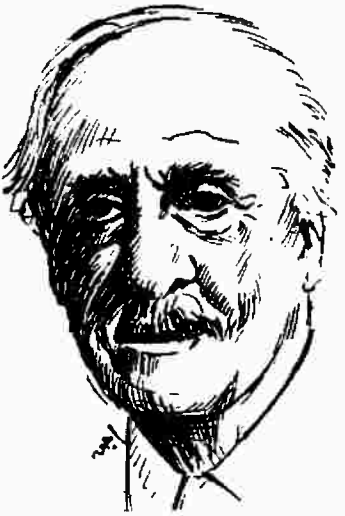

لورد بلفور
صاحب التصريح البريطانى، بجعل فلسطين وطنا قومياً لليهود

يسرنى جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالته التصريح التالى الذى ينطوى على العطف على أمانى اليهود الصهيونيين، وقد عرض على الوزارة وأقرته:

« إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية. على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينقص من الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين، ولاالحقوق أو الوضع السياسى الذى يتمتع به فى البلدان الأخرى وسأكون ممتنا اذا ما أحطتم الاتحاد الصهيونى علماً بهذا التصريح ».

الإمضاء: آرثر جيمس بلفور

هذا هو نص وعد بلفور، والذى قال عنه المؤرخ البريطانى الشهير ارنولد توينبى:

« وبالنسبة لتصريح بلفور أحب أن اقرر بلا لبس ولا ابهام إننى أعلم إنه كان مفهوما بصورة واضحة للمنظمة الصهيونية عند صدور التصريح، وقد قبلت المنظمة التصريح على هذا الأساس.

وسلمت عصبة الأمم الانتداب على فلسطين لبريطانيا فى نطاق هذا المفهوم وهذه الشروط.. وإنى أعتقد أن بريطانيا قد أساءت التصرف بصورة بالغة فى ممارستها سلطات الانتداب. بل أعتقد أننا تولينا أمراً ليس فى مقدور دولة أن تتولاه. ورغم ذلك فلا محل للقول بأن اليهود قد اخطئوا فى ذلك الحين فهم التصريح، وأنه يتضمن الوعد بإنشاء دولة يهودية!!؟.

واذا كانت عصبة الأمم قد خولت بريطانيا حق الانتداب على فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، فإن هذا الانتداب، مع بطلانه قانوناً، لا يخول لبريطانيا حق بيع أى جزء من فلسطين أو التنازل عنه أو هبته، وبالتالى فإن وعد بلفور باطل تماماً من النواحى القانونية والإنسانية

والأخلاقية، وكل ما ترتب على هذا الوعد من هجرة يهودية ومن تقسيم ومن استيلاء على فلسطين بالباطل ومخالفة للقوانين الدولية ولحقوق الإنسان ـ وهو حق تاريخي ثابت لا يمحوه كل ما طرأ بسببه من أحداث ومن تغييرات جغرافية أو سياسية على أرض فلسطين.

والسؤال عن القيمة القانونية لوعد بلفور؟

والجواب عنه واضح جلي، فمن بديهات القانون أن فاقد الشيء لا يمنحه لغيره وفي هذا المجال يقول الاستاذ بادفان الأستاذ القانوني الدولي في جامعة السربون ورئيس محكمة العدل الدولية الأسبق: « لا يمكن لأية دولة أن تمارس اختصاصاتها لتلحق الضرر بدول أو شعوب أخرى. إن القانون الدولي ليعترف لبريطانيا بحقها في ممارسة اختصاصاتها داخل حدود بلادها وعلى مواطنيها، ولكن فلسطين التي يسكنها العرب منذ ١٣ قرناً لم تكن قط أرض بريطانية »!!.

وبذلك فإن « وعد بلفور » الذي منحته بريطانيا للصهيونية كقاعدة مكنتها من أن تبني عليه أسس الدولة اليهودية في فلسطين يعتبر لا قيمة له، ولا يلزم الشعب الفلسطيني بأي حال لأن الدولة التي منحته لم يكن لها حق السيادة على فلسطين، ولأن بريطانيا اتخذته على أرض فلسطين..

وقد أراد الانجليز أن يفسروا كلمة وطن قومي، التي جاء نصها في التصريح National Home أنه ليس المراد به فلسطين كلها، أما اليهود ففسروه بمعنى أن تشمل فلسطين بأكملها كبيت أو كوطن لليهود، ففي مؤتمر الصلح المنعقد في باريس سنة ١٩١٩ وجه وزير الخارجية الأمريكية إلى المؤتمرين السؤال الآتي:

ما المقصود بالوطن القومي لليهود؟ فكان جواب وايزمان: المقصود بهذه اللفظة أن تصبح فلسطين يهودية كما أن إنجلترا إنجليزية وأمريكا أمريكية !! وكثرت تخرصات اليهود حول هذه الأحاديث، فأصدرت بريطانيا ـ تخديرا لأعصاب العرب ـ بيانا رسميا في يونيو ١٩٢٢ على لسان الاستعماري العتيق تشرشل، جاء فيه:

« نشرت بيانات غير رسمية بأن الغاية المنشودة هي جعل فلسطين يهودية برمتها كما أن إنجلترا إنجليزية !!.. فحكومة جلالة الملك تعتبر هذه الآمال غير قابلة للتحقيق، وتعلن بأنها لم تفكر في إخضاع السكان العرب أو محوهم أو القضاء على لغتهم وآرائهم في فلسطين ».

وسأرجع قليلا الى ما دار بين الرجال الرسميين البريطانيين حول إصدار هذا التصريح :

فقد اجتمع مجلس الحزب الوزارى فى سبتمبر ١٩١٧ ـ أى قبل صدور هذا التصريح بشهرين ـ وتحدث فيه آرثر .ج. بلفور ولويد جورج ولورد كيزرون وسمطس وهربرت صمويل :

قال بلفور إن عبارة الوطن القومى معناها فرض حماية بريطانية أو امريكية تعطى فى ظلها كل ما يسهل لهم تأسيس مركز للثقافة القومية .

وقال لويد جورج : إن الفكرة التى استوحيناها واتفقنا عليها هو أنه لا تفضى معاهدة الصلح بخلق دولة يهودية فى فلسطين فى الحال ، دون أخذ رأى أغلبية السكان ، غير أننا رأينا أن يفسح المجال لجعل فلسطين دولة يهودية فى المستقبل ، إذا استطاع اليهود أن يستفيدوا من التسهيلات التى أعطيناها لهم وحازوا أغلبية عددية فى فلسطين .

وقال سمطس : ستشهدون قريباً سيلاً متدفقاً من المهاجرين اليهود يغادرون البلاد التى يضطهدون فيها من المسيحين ، وستشهدون فى الأجيال المقبلة دولة يهودية تنشأ من جديد فى فلسطين .

وقال هربرت صمويل : إن السياسة المقترحة تقوم على تسهيل هجرة اليهود وإسكانهم فى فلسطين على النحو الذى تسمح به حالة البلاد ومنح السلطات اليهودية حق تنفيذ المشروعات الكبرى واتخاذ التدابير لإنشاء إدارة محلية مستقلة استقلالا ذاتيا ، تمكن البلاد من أن تصبح فى أقرب وقت دولة مستقلة تحت إشراف أكثرية عددية من اليهود .

إذاً فالاصرار على انشاء دولة يهودية فى فلسطين أمر مفروغ منه ومتفق عليه بين السياسة الاستعمارية وغلاة الصهاينة من اليهود قبل صدور هذا الوعد ، بل هو تحقيق لأهداف الصهيونية منذ مؤتمر بال عام ١٨٩٧ وكل ما كان من مفاوضات ومؤتمرات ولجان تحقيق ، إنما هو من قبيل السياسة البريطانية الاستعمارية ذات الوجهين ، أو الوجوه الكثيرة ، بل هى سياسة مرسومة لإفساح المجال لليهود للعمل على زيادة عددهم وتمكين منشآتهم فى فلسطين .

ولا شك فى أن جميع الأنظمة والشعوب التى عاشت فى فلسطين منذ سنة ١٣٥ بعد الميلاد قد سمحت لليهود بالعيش فى فلسطين ، واعترفت لهم بحقوقهم ، وقد كان يعيش فى

القدس دائما جماعة من أتقياء اليهود ويدرسون الشريعة، وكان النظام التركى يسمح بهذا ـ وقت السيادة العثمانية على بلاد المشرق العربى حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، ولعل الدولة الوحيدة التى أنكرت على اليهود هذا الحق هى دولة الصليبيين (١).

وفكرة الوطن القومى هى توسيع لهذا الوضع، لقيام ٥٠٠٠٠ يهودى بدراسة الشريعة فى القدس، و ١٢٠٠٠ يهودى يعملون فى المزارع، كما كان الحال سنة ١٩١٧، كانت هذه هى الصبغة القديمة للوطن القومى اليهودى..

وقد استهدفت الحركة الصهيونية، التى كان يرأسها (وايزمان) والحكومة البريطانية التى كان يرأسها (بلفور) توسيع قاعدة هذا الوطن اليهودى القومى، وإسباغ مظهر حديث عليه، وذلك بالسماح بهجرة أوسع وأن يخول اليهود الحق وتيسر لهم السبل للاستقرار، فى أعداد محدودة فى فلسطين، أعداد محدودة بالنظر لالتزام بريطانيا بعدم الإضرار بمصالح سكان فلسطين إذ ذاك، كما سبق القول.

والآن ماذا عن هذا المطلب اليهودى؟ بل هذا الحق المزعوم فى إنشاء دولتهم على أرض فلسطين!؟ هناك شىء فى القانون بل فى كل أشكال القانون، يقول بسقوط الحق نتيجة التقادم، فإذا أخذنا مثلا عام ١٣٥ الميلادى باعتباره التاريخ الذى قام فيه الرومان بطرد الجانب الأكبر من سكان فلسطين اليهود ـ فإذا أخذنا هذا التاريخ وقلنا إن سقوط الحق لاينطبق حتى على هؤلاء الذين غادروا البلاد فى ذلك التاريخ؛ ماذا يحدث لمدينة كبرى كمونتريال؟ لقد كان هنود الالجو يسكنونها من ثلثمائة أو أربعمائة عام على الأكثر فهل يقال كذلك بضرورة عودة مونتريال إليهم؟.

وهل يقال كذلك بعودة إنجلترا لأهل ويلز؟! إذاً فعلينا أن نرسل سبعين مليوناً من الانجليز ونجعل منهم لاجئين؟ والأمر كذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ويسكنها ما يقرب من مائتى مليون أن ترحيل هؤلاء كلاجئين أيضاً لإخلاء البلاد لأصحابها الأصليين من الهنود الحمر!؟

وعلى كل حال فتصريح بلفور يتصل اتصالا وثيقا بموضوع الحق المدعى لليهود فى فلسطين..

(١) أرنولد توينبى.

والفقرة الأولى فى التصريح تنص على أن بريطانيا تتعهد بتأييد أو إقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين.

أما الفقرة الثانية فتنص على أنه لا يتخذ أى إجراء من شأنه المساس بمصالح سكان البلد الذين كان العرب يؤلفون منهم اذ ذاك ؛ أى وقت صدور التصريح فى عام ١٩١٧ « ٩٠ فى المائة !! »

لقد وضح غاية الوضوح وبصورة قبلها الدكتور وايزمان إذ ذاك أن وطناً لا تعنى دولة، ولو كان وطن يعنى دولة لكانت الفقرة الأولى من تصريح بلفور تناقض الفقرة الثانية منه، وهذه الفقرة الثانية التزام لا يقل إيجاباً وحجية بالنسبة للحكومة البريطانية، التى أصدرت التصريح وهو يفرض عليه «أن لا يقع أى حيف بحقوق ومصالح السكان الحاليين فى البلاد ـ أى التسعين فى المائة من سكان البلاد» !!.

اللجنة الملكية ومشروع التقسيم الأول [1]

وصلت اللجنة الملكية أو لجنة بيل إلى فلسطين، وبدأت أعمالها فى منتصف نوفمبر سنة ١٩٣٦ ولم تكن هذه اللجنة أفضل من اللجنتين اللتين سبقتاها، فقد أصدرت تقريرها فى ٧ يوليو ١٩٣٧، وخرجت بأهم توصياتها المعقدة، وهو تقسيم فلسطين، وقد توصلت إلى هذا الحل عندما أيقنت أنه من المحال التوفيق بين العرب واليهود، العرب يرون أنفسهم أصحاب البلاد واليهود دخلاء عليهم، واليهود يريدون التوسع بإباحة الهجرة على حساب العرب، والإنجليز لهم مطامع خاصة وحائرون بين هؤلاء وهؤلاء، فرأت اللجنة أن تفصل بين هؤلاء جميعا بتقسيم البلاد على الوجه الآتى:

١) المنطقة اليهودية:

وهى تضم أخصب أراضى فلسطين وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوب يافا وتربط هذه الدولة بمعاهدة تحالف مع بريطانيا.

٢) المنطقة البريطانية:

وتشمل القدس والمدن المحيطة بها وبحيرة طبريا وعكا، وتكون بصفة دائمة تحت الانتداب البريطانى.

(١) القضية الفلسطينية، المؤلف.

٣) المنطقة العربية :

وأخيرا المنطقة الباقية وتكون للعرب وهى تنحصر فى الجبال والأراضى الصحراوية وتضم الى إمارة شرق الاردن ، أى إنها لن تخرج أيضا عن حوزة بريطانيا .

هذا هو المشروع العجيب للجنة التحقيق الملكية ، ولعله كان مقرراً قبل أن ترى اللجنة البلاد الفلسطينية ، وقد علقت الحكومة البريطانية عليه بأنها ترى :

(أن مشروعا للتقسيم مبنى على الاسس العامة التى أوصت بها اللجنة يعتبر أحسن وأنجح حل للخروج من هذا المأزق) .

كان طبيعيا أن يقابل العرب مقترحات اللجنة بالاستياء والاستنكار ، فأرسلت اللجنة العربية العليا مذكرة وافية إلى لجنة الانتدابات الدائمة بعصبة الأمم عددت فيها مساوئ التقسيم وأعلنت رفضه رفضاً باتًا واجتمعت لجنة الانتدابات فى ٣٠ يوليه سنة ١٩٣٧ وحضرها مندوباً مصر والعراق الذين حملا على المشروع حمله عنيفة وكان ما حدث من مناورات فى عصبة الأمم سنة ١٩٣٧ شبيهاً بما حدث بالأمس القريب فى هيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧ ، ومن أعجب أن رفض اليهود هذا المشروع لأنه مجاف لحقوقهم .

ولما كان ذلك التقرير اعتداءً صريحاً على كيان العرب ، فكان لا بد من استئناف الثورة من جديد .

المؤتمر العربى فى بلودان واستئناف الثورة[1]

شعر زعماء الدول العربية جميعها بالخطر الداهم ، فقرروا عقد مؤتمر بلودان فى ٨ ، ٩ ، ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ ، واشترك فيه حوالى الخمسمائة عضو من جميع بلاد المشرق العربى . وقد أصدر المؤتمر قرراته مجمعة على رفض مشروع التقسيم رفضا باتا ، وأهم ما جاء فى قرراته السياسية ما يأتى :

(١) فلسطين جزء لا يتجزأ من الأقطار العربية .

(٢) رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها .

---

(١) المصدر السابق .

(٣) الإصرار على إلغاء الانتداب ووعد بلفور وإبدالهما بعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربى فى فلسطين استقلاله وسيادته، وتأليف حكومة دستورية يكون للأقليات فيها ما للاكثرية من الحقوق والواجبات، وفقاً للمبادىء الدستورية العامة.

(٤) تأييد طلب وقف الهجرة عاجلاً وإصدار تشريع بمنع انتقال الأراضى من العرب إلى اليهود.

يعلن المؤتمر أن استمرار الصداقة بين الشعبين العربى والبريطانى يتوقف على تحقيق المطالب السابقة، وأن إصرار انجلترا على سياستها فى فلسطين يرغم العرب جميعا على اتخاذ اتجاهات جديدة، كما أن الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم إلا على هذه الأسس.

ولما كان هذا هو رأى العرب فى مشروع التقسيم، ولما كانت إنجلترا كعادتها لا تعير تلك المطالب أى اهتمام، فكان لا بد من اشتداد الثورة وقيامها على نطاق واسع، ولم تكتف بريطانيا بهذه المراوغة بل تعمدت الاعتداء على مكتب اللجنة العربية العليا ـ وهو مركز الحركة الوطنية ـ فى ١٧ يولية ١٩٣٧، وأخذت أوراقه وقبضت على بعض أعضائه، ولم تضعف كل هذه الأحداث من عزائم العرب القوية، ولم تنل من نفوسهم الكبيرة الأبية فساروا قدماً فى طريق جهادهم الشاق الطويل موجهين أنفسهم بأنفسهم وغايتهم واحدة، وهى أن يموتوا جميعا ميتة شريفة.

واستمرت الثورة تأكل الأخضر واليابس حتى سنة ١٩٣٩ ولم تستطع بريطانيا ولم يستطع اليهود ولم تستطع عصبة الأمم أن تخطو خطوة واحدة لتنفيذ مشروع التقسيم، حتى أن لجنة التحقيق صاحبة المشروع قد ناقضت نفسها وحكمت على عملها بقولها (إن مشروع التقسيم غير عملى، وأنه لا يؤدى إلا إلى أسوأ العواقب بل لا يمكن تنفيذه بحال).

مؤتمر لندن والكتاب الأبيض عام ١٩٣٩

وقررت الحكومة البريطانية عقد مؤتمر لندن بين العرب واليهود، وافتتح المؤتمر فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٩ بين الإنجليز والعرب وقد رفض العرب الاجتماع باليهود لأنهم ليسوا طرفاً مفاوضاً فكان الإنجليز يجتمعون بالعرب، فى الصباح وباليهود بعد الظهر، وقد قدمت الحكومة البريطانية إلى كل من الوفدين العربى واليهودى مقترحات لتكون أساساً للمناقشة فكان نصيبها الرفض، واستحال التوفيق بين وجهات النظر العربية واليهودية، وانفض المؤتمر

فى ١٧ مارس سنة ١٩٣٩ بعد فشله، وأصدرت بريطانيا عقب ذلك الكتاب الأبيض أو الخطة السياسية الجديدة كما سيجيء بعد وكله مقترحات ملتوية، وقد رفضه اليهود قبل إذاعته رسميا لتوقعهم أنه سيكون فى صالح العرب.

أما العرب فقد انتظروا الخير فيه للقضية الفلسطينية، وما كاد يذاع حتى عم الاستياء الأوساط العربية وأعلنت اللجنة العربية العليا رفضه رفضا باتا.

أما ما جاء فى هذا الكتاب من الغموض والالتواء، فيفسره النص الرسمى لترجمة هذه الخطة ضمن ملاحق الكتاب.

حاييم وايزمان
الذى اتفق مع الحكومة البريطانية
على تسليم فلسطين لليهود خالية
من سكانها ؟

وفى شهر مارس ١٩٤٢ خطب
الزعيم الصهيونى بن جوريون فى
تل أبيب قائلاً: «إن الصهيونية قد
انتهت من وضع خطتها النهائية،
وهى أن تصبح فلسطين دولة يهودية
وأن اليهود لايستغنون عن أى قسم
من فلسطين، حتى قمم الجبال
وأعماق البحار ؟!!